



قرار
الهيئة الوطنية للانتخابات
رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٩م
بإنشاء قاعدة بيانات قيد منظمات المجتمع المدني وغيرها
لتابعة الانتخابات والاستفتاءات

رئيس الهيئة:

- بعد الاطلاع على الدستور ؛
- وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم الانتخابات الرئاسية ؛
- وعلى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ ؛
- وعلى قانون مجلس النواب الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ ،
- وعلى قانون تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧ ؛
- وعلى القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ في شأن الهيئة الوطنية للانتخابات؛
- وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات بجلسته المعقودة بتاريخ ١٠ / ٣ / ٢٠١٩ .

قرار

((المادة الأولى))

تُنشأ بالهيئة الوطنية للانتخابات قاعدة بيانات لقيد منظمات المجتمع المدني المحلية والأجنبية والدولية وغيرها ، وهيئات ومفوضيات الانتخابات الأجنبية ، والمصرح لهم من الهيئة بمتابعة الانتخابات والاستفتاءات وفقاً للضوابط الواردة بهذا القرار .
ولا يعتبر القيد أو التصريح ترخيصاً ، أو سندا لمزاولة أي أنشطة أخرى في جمهورية مصر العربية .

((المادة الثانية))

تتضمن قاعدة البيانات أسم المنظمة أو الهيئة أو المفوضية أو غيرها من الجهات الطالبة ورقم وتاريخ القرار الصادر بقبول طلب القيد وتجديده ، و الانتخابات والاستفتاءات التي قامت بمتابعتها خلال مدة التصريح و أسماء مندوبيها المتابعين و تاريخ التصاريح الصادرة لهم وتجديدها وملاحظات الهيئة عليها وعلى مندوبيها وما عساه أن يثبت من مخالفات في حقهم و قرار الهيئة بشأنها و أي طلبات تتقدم بها المنظمة خلال فترة التصريح .



((المادة الثالثة))

يقصد بمتابعة الانتخابات أو الاستفتاءات كافة أعمال الرصد والمشاهدة والملاحظة لجميع إجراءات تسجيل المرشحين، و الدعاية الانتخابية ، و الاقتراع ، و الفرز ، و إعلان النتيجة .
ويحظر على المتابعين التدخل في سير العملية الانتخابية بأي شكل من الأشكال ، أو عرقلتها ، أو التأثير على الناخبين ، أو الدعاية للمترشحين، أو تلقي أو منح أية عطايا ، أو هدايا ، أو مساعدات أو مزايا تحت أي مسمى من أو لأي مترشح أو مؤيديه

((المادة الرابعة))

يشترط في منظمات المجتمع المدني المحلية التي تتقدم بطلب القيد بقاعدة بيانات متابعة الانتخابات والاستفتاءات ما يأتي :-

- ١ - أن تكون حسنة السمعة مشهودًا لها بالحيادة والنزاهة.
- ٢ - أن تكون من أنشطتها الرئيسية مجالات متابعة الانتخابات أو دعم الديمقراطية أو حقوق الإنسان.
- ٣ - أن يكون مندوبو تلك المنظمات الراغبين في متابعة الانتخابات والاستفتاءات من المقيدين بقاعدة بيانات الناخبين.

ويجب أن يرفق بالطلب المستندات الآتية:

- ١ - صورة طبق الأصل من المستندات الدالة على قيد المنظمة.
- ٢ - شهادة حديثة صادرة من الوزارة المختصة ، تفيد قيدها و استمرارها في مباشرة نشاطها، وعدم مخالفتها للقوانين واللوائح المعمول بها ، ومجالات عملها.
- ٣ - ملخص واف عن المنظمة ، ووضعها القانوني ، وأنشطتها ، وسابق خبراتها في مجال متابعة الانتخابات أو الاستفتاءات إن وجد.
- ٤ - بيان بعدد المتابعين الذين ترشحهم المنظمة والراغبين في الحصول على تصاريح لمتابعة الانتخابات أو الاستفتاءات في كل محافظة من محافظات الجمهورية.
- ٥ - اسم ممثل المنظمة أمام الهيئة الوطنية للانتخابات .
ويجوز للهيئة طلب أي مستندات أخرى ترى لزومها.

((المادة الخامسة))

يشترط في منظمات المجتمع المدني الأجنبية والدولية التي تتقدم بطلب القيد بقاعدة بيانات متابعة الانتخابات والاستفتاءات ما يأتي :-

- ١ - أن تكون حسنة السمعة مشهودًا لها بالحيادة والنزاهة .
- ٢ - أن يكون من ضمن مجالات عمل المنظمة الأصلية، متابعة الانتخابات، أو حقوق الإنسان، أو دعم الديمقراطية .



ويجب أن يرفق بالطلب المستندات الآتية:

- ١ - ملخص واف عن المنظمة ، ووضعها القانوني ، وأنشطتها ، وسابق خبراتها في مجال متابعة الانتخابات و الاستفتاءات .
- ٢ - أسماء الدول التي شاركت بها في متابعة الانتخابات أو الاستفتاءات خلال الثلاث سنوات السابقة على تاريخ تقديمها بالطلب إن وجد .
- ٣ - بيان بعدد المتابعين الذين ترشحهم المنظمة والراغبين في الحصول على تصاريح لمتابعة الانتخابات و الاستفتاءات .
- ٤ - اسم ممثل المنظمة أمام الهيئة الوطنية للانتخابات .
ويجوز للهيئة طلب أية مستندات أخرى تري لزومها .

((المادة السادسة))

يكون القيد بقاعدة البيانات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار بناء على طلب يقدم للهيئة الوطنية للانتخابات في غير أوقات إجراء الانتخاب أو الاستفتاء ، ويوقف القيد اعتباراً من تاريخ دعوة الناخبين و حتى اعلان النتيجة .

((المادة السابعة))

تعن الهيئة الوطنية للانتخابات أولاً بأول أسماء الجهات التي تم قيدها ، و تمنح كل منها تصريحاً بمتابعة الانتخابات و الاستفتاءات سارياً لمدة عام ، و عدداً من الأكواد غير القابلة للتكرار ، مساوياً للعدد المصرح به من مندوبيها المتابعين لاستخدامها للتسجيل من خلال الموقع الرسمي للهيئة (www.elections.eg) في موعد أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ استلام الأكواد .

((المادة الثامنة))

يشترط في مندوب متابعة الانتخابات والاستفتاءات المرشح من قبل الجهة التي تم قيدها

ما يأتي :-

- ١ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .
- ٢ - ألا يكون منتماً لحزب سياسي أو عضواً بالحملة الدعائية لأحد المترشحين داخل جمهورية مصر العربية .
- ٣ - ألا يقل سنه عند التقدم بطلب القيد عن ثمانية عشر عاماً .
- ٤ - أن يستوفى كافة بيانات استمارة التسجيل المطروحة على الموقع الإلكتروني للهيئة .

((المادة التاسعة))

تتولى الهيئة فحص استمارات المتابعين ، و تصدر تصاريح المتابعة لمن استوفى الشروط المقررة، و تكون هذه التصاريح سارية مدة سريان التصريح الصادر للجهة المقيدة .



((المادة العاشرة))

يتسلم ممثل الجهة أو من يفوضه التصاريح التي تسمح لمندوبيها بمتابعة الانتخابات والاستفتاءات ، وذلك من مقر الهيئة ، وتلتزم الجهة بإعادة التصاريح الصادرة لها و مندوبيها حال صدور قرار باستبعادها من القاعدة ، كما تلتزم برد التصريح الخاص بأحد مندوبيها في حال استبعاده أو استبداله .

((المادة الحادية عشرة))

للجهة التقدم بطلب استبعاد أو استبدال أحد مندوبيها المقيدين بالقاعدة مرفقاً به التصريح الصادر له ، ويشترط لقبول طلب الاستبدال استيفاء البديل ذات الشروط المقررة للقيد .

((المادة الثانية عشرة))

تنظر الهيئة في طلب الإستبعاد أو الاستبدال خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه و لها في ذلك قبول الطلب أو رفضه، و تكون مدة التصريح الصادر في حالة الاستبدال استكمالاً لمدة سلفه .

((المادة الثالثة عشرة))

للجهة أثناء فترة سريان التصريح طلب زيادة عدد مندوبيها المتابعين ، و في حالة قبول الطلب تتبع بشأنهم ذات الإجراءات المقررة للقيد المحددة في هذا القرار ، و تسري التصاريح الجديدة للمدة الباقية لسريان تصريح الجهة .

((المادة الرابعة عشرة))

على الجهة المصرح لها التي ترغب في تجديد التصريح الصادر لها و لمندوبيها من المتابعين أن تتقدم للهيئة بطلب التجديد قبل خمسة عشر يوماً من تاريخ نهاية تصريح المتابعة الصادر لها ويشترط أن يتوافر فيها وفي متابعيها الشروط الواردة بهذا القرار وما قد يطرأ من شروط أو ضوابط وقت التجديد . و في جميع الأحوال تعتبر التصاريح سارية إذا ما صادف تاريخ انتهائها إجراء انتخابات أو استفتاءات .

((المادة الخامسة عشرة))

تقتصر متابعة الانتخابات و الاستفتاءات على المصرح لهم من قبل الهيئة ، ويشترط لدخول مراكز ولجان الاقتراع ، و اللجان العامة حمل التصريح بطريقة ظاهرة و تقديمه عند الطلب . ويكون دخول اللجان بناء على إذن من رئيس اللجنة و بما لا يؤثر على سير إجراءات الاقتراع أو الفرز .



ولرؤساء اللجان الفرعية والعامّة عند الضرورة تحديد مدة تواجد المتابعين و عددهم داخل اللجان تفادياً لازدحامها أو عرقلة عملها .
ويراعى في جميع الأحوال الالتزام بتعليمات رؤساء اللجان الفرعية والعامّة في هذا الشأن.
وفي حالة ارتكاب المتابع أي مخالفة يحزر رئيس اللجنة الفرعية مذكرة بها تسلّم رفق أوراق العملية الانتخابية للجنة العامّة لإرسالها للهيئة الوطنية للانتخابات.

((المادة السادسة عشرة))

تلتزم الجهة المصرح لها بمتابعة الانتخابات و الاستفتاءات بكافة أحكام القوانين واللوائح ، والقرارات المنظمة للاستحقاق، وعليها مباشرة أعمال المتابعة وفقاً للأسس والضوابط التي تضعها الهيئة الوطنية للانتخابات ، ويجب عليها مراعاة الدقة والحيدة و الموضوعية و عدم استخدام المتابعة بقصد تحقيق أهداف سياسية أو حزبية.

((المادة السابعة عشرة))

على الجهة المصرح لها، إبلاغ الهيئة الوطنية للانتخابات فوراً بما قد تكشف عنه متابعتها من ملاحظات هامة ترى إحاطة الهيئة بها.
وتتولى الهيئة دراسة هذه الملاحظات والتأكد من صحتها، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

((المادة الثامنة عشرة))

لا يجوز للجهة إعلان أية نتائج للانتخابات أو الاستفتاءات أو مؤشرات قبل إعلانها بصفة رسمية من الهيئة الوطنية للانتخابات.

((المادة التاسعة عشرة))

تعد الجهة عقب انتهاء الانتخاب أو الاستفتاء تقريراً بنتائج ما أسفرت عنه المتابعة يرفع إلى الهيئة الوطنية للانتخابات ، ويراعى في إعداد هذا التقرير الحيدة ، والاستناد إلى وقائع قابلة للإثبات ، والتقييم الفني الذي يبرز الإيجابيات والسلبيات التي قد تتكشف من المتابعة ، ويجب أن يعكس التقرير بموضوعية الرد الرسمي الذي يكون قد صدر من الهيئة الوطنية للانتخابات بشأن ملاحظات الجهة .

((المادة العشرون))

للهيئة دعوة من ترى دعوته من رؤساء و أعضاء و ممثلى الهيئات و المفوضيات الأجنبية المختصة بالانتخابات ، و السفارات ، و الاتحادات ، و المنظمات الدولية و الإقليمية لمتابعة الانتخابات أو الاستفتاءات.



((المادة الحادية والعشرون))

للمجالس القومية المصرية التقدم بطلب للقيد بقاعدة بيانات متابعة الانتخابات والاستفتاءات، وفي حال قبول الطلب يسرى في حق مندوبيها المتابعين ذات الشروط والضوابط الواردة بهذا القرار.

((المادة الثانية والعشرون))

لكل ذي شأن الحق في التقدم بشكوى للهيئة الوطنية للانتخابات ضد أي من الجهات أو متابعيها بشأن مخالفة ضوابط المتابعة أو فقد أي من الشروط الواردة بهذا القرار، وللهيئة استدعاء ممثل الجهة للرد على الشكاوى أو المذكرات المقدمة بشأن ما أسند إليها أو أحد مندوبيها وللجهة الرد عليها كتابة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار.

((المادة الثالثة والعشرون))

مع عدم الإخلال بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات و القوانين ذات الصلة بالعمليات الانتخابية و الاستفتاءات، يجوز للهيئة استبعاد أو إيقاف قيد الجهة أو المتابع بقاعدة البيانات في حالة مخالفة الضوابط المحددة بقرارات الهيئة الوطنية للانتخابات، و تلتزم الجهة في حال صدور قرار الإستبعاد برد التصاريح موضوع هذا القرار خلال ثلاثة أيام من تاريخ الإخطار.

((المادة الرابعة والعشرون))

تقيد الجهات التي تابعت الانتخابات الرئاسية التي أجريت في مارس ٢٠١٨ بقاعدة البيانات المشار إليها متى رغبت في ذلك بناء على طلب تقدمه للهيئة الوطنية للانتخابات في موعد أقصاه ٣١ من مارس ٢٠١٩ ما لم يطرأ عارض قانوني يحول دون استمرارها أو يستوجب سحب التصريح السابق صدوره لها.

و تصدر الهيئة تصريحاً لهذه الجهات يسري لمدة عام، و يتعين عليها توفيق أوضاعها طبقاً لهذا القرار في موعد أقصاه أسبوع من تاريخ قبول قيدها.

((المادة الخامسة والعشرون))

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وعلى الجهات المعنية تنفيذه.

صدر في: ٢٠١٩ / ٣ / ٦

رئيس
الهيئة الوطنية للانتخابات
القاضي / **أبراهيم إبراهيم**
((لاشين إبراهيم))
نائب رئيس محكمة النقض